

نحاس ردّ على منتقدي اللجنة الفنية: وضعت تقريراً واحداً ولم أ تدخل في عملها

كل مراحل العمل، بما فيها مرحلة التركيز على حصر عمل اللجنة الفنية بالفنيين وحدهم، وكان حاضرا في هذه اللجنة البرلمانية ممثلون لكل الاطراف السياسية الموجودة في مجلس النواب، بمن فيهم عدد من السادة النواب الكرام مثيري هذه الحملة اليوم".
وكان عضو "تكتل لبنان اولاً" النائب عقاب صقر كشف عن "معلومات عن غرفة سوداء تدير وزارة الاتصالات من خارجها وتتضمن وزيرا غير الوزير الحالي".
واشار الى ان "الغرفة السوداء تضم بالاضافة الى الوزير، ضابط متقاعد ومسؤولين حزبيين وهم قادرون على الوصول الى اسرار الدولة والتنصت، ولا يوجد شيء يضبط هذه الغرفة".

ومن ناحيته، استغرب عضو "تكتل لبنان اولاً" النائب خالد زهران وصف المطالبة بمحاسبة الوزير نحاس وصولا إلى طرح الثقة به في حال ثبت تلاعبه بتقارير اللجنة الفنية، بـ "السابقة الخطيرة في حكومة الوحدة"، مذكرا بتصريح لوزير الطاقة والمياه جبران باسيل منذ أيام أعلن خلاله "أنه فقد الثقة بالحكومة وبجديتها".
وسأل: "هل يوم تكلم الوزير باسيل لم نكن في حكومة وحدة وطنية، ويوم أعلننا عن رغبتنا بمساءلة ومحاسبة وزير ينتمي إلى تكتله، أظهرت التقارير أنه ضلل النواب وأخفى عنهم معلومات مهمة، تذكروا التضامن الوزاري والوحدة الوطنية؟

العسكرية والامنية. وتشكلت اللجنة الفنية من عدد من المهندسين المتخصصين ذوي الكفاءة العالية، اثنان منهم من الوزارة وثلاثة من الهيئة المنظمة للاتصالات أيضا. وجرى الاختيار بناء على الكفاءات العالية لدى كل من المهندسين الخمسة.
وتجدر الإشارة إلى ان اعضاء اللجنة هم جميعا عاملون في الدولة أو ضمن مؤسساتها وملتزمون بمبادئ الحياد والتحفظ وقد أدوا عملا ممتازا، ولا يصح بالتالي زجهم في حملات سياسية وإعلامية تصيب منعة المؤسسات الرسمية الفنية.

لم يتدخل وزير الاتصالات في مضمون نقاشات اللجنة الفنية طوال فترة عملها بتاتا، وانما في النواحي اللغوية ومسائل تبويب العرض لتوضيح بعض المصطلحات الفنية ولكي يسهل فهم التقرير على غير ذوي الاختصاص.

وعندما وضعت اللجنة الفنية تقريرها النهائي، صار ذلك بالاجماع ومن دون اي تحفظ من أي من أعضائها الخمسة، مع التأكيد انه لم يصدر الا تقرير واحد وكل ما عدا ذلك لا يشكل تقريرا ولا يتعدى كونه مسودات جزئية واكبت عملية الصياغة، وكانت تعدل تباعا من قبل الفريق الفني وفق تقدم الابحاث التي كان يتولاها اعضاؤه.

والجدير ذكره ان اللجنة البرلمانية كانت قد اطلعت على

اصدر المكتب الاعلامي لوزير الاتصالات شربل نحاس امس ردا على الانتقادات التي طاولت عمل اللجنة الفنية جاء فيه:

"بناء على طلب لجنة الاعلام والاتصالات النيابية الموجه الى وزارة الاتصالات، شكّل وزير الاتصالات الدكتور شربل نحاس لجنة فنية لدراسة الاستمارة التي كانت قد وردت بالماضي من وزارة الداخلية لناحية تعلق مضمونها بالامن الوطني وتحديد المحاذير التي قد ترتبها المعلومات المطلوبة في حال تسليمها الى جهات خارجية. وتم تشكيل اللجنة من مهندسين اثنين من وزارة الاتصالات ومن ضابط من الجيش اللبناني وذلك بعد التشاور مع وزير الدفاع في انتظار استكمال التشاور مع وزارة الداخلية لضم ضابط من قوى الامن الداخلي إلى اللجنة.

لكن التشاور مع وزارة الداخلية من جهة، واستمرار التواصل مع وزارة الدفاع من جهة أخرى، بيّنا أن كلا الوزارتين فضل عدم المشاركة من خلال مندوبين عنهما في اللجنة، في حين أصر أعضاء اللجنة البرلمانية بدورهم في جلسة لاحقة، على ضرورة حصر عمل اللجنة الفنية في الجانب الفني والتقني البحت، وذلك كله في سياق توجه مسؤول لدى الاطراف كافة للحفاظ على منعة المؤسسات الرسمية الامنية. لذا صرفت الوزارة النظر عن اشراك ضباط من القوى